الفوائد اللغوية

الحمد لله.

أصلُ اللُّغةِ الإشارةُ

اختلف الباحثون في أصل اللغة، وظهر لي في ذلك شيء هو في نظري أصحُّ ما يُقال في هذا الباب، ولعلّي أكون أوَّلَ مَنْ تنبَّه له. المعذرةُ أيها القارئ! فلعلّي أكون مخطئًا في اعتقادي هذا. وقد كان يجب عليَّ أن أستوعب ما قيل في هذا الموضوع قبل أن أُبدي ما عندي، ولكن لم يتيسَّر لي ذلك في الحال، وعلمت أنَّ للمخلّفاتِ ـ كما قيل ـ آفاتٍ.

وقبل بيان ما ظهر لي، أذكرُ ما وقفتُ عليه من آراء الناس في هذا الباب.

الرأي الأول: أنَّ اللغة من وضع الخالق عز وجل.

ثم اختلف أصحاب هذا الرأي. فقال بعضهم: علَّمها الله عز وجل آدمَ محتجِّين بقوله عز وجل: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة: ٣١]، مع ما في الحديث الصحيح أنَّ الناس يوم القيامة يأتون يقولون لآدم: «وعلَّمك أسماء كلّ شيء»[1]، ثمَّ علَّمها آدمُ بنيه فتوارثوها.

وقال آخرون: بل بالوحي إلى الأنبياء. وقال غيرهم: بل بالإلهام.

الرأي الثاني: أنَّ الواضع لها هم البشر، ثم اختلف هؤلاء.

فقال فريق منهم: إنَّ بين الألفاظ والمعاني مناسَباتٍ طَبْعيَّة تفطَّن لها الواضع. ومنهم مَنْ فسَّر هذا بأن المراد بالمناسبة أنَّ للحروف صفاتٍ

---

(١) البخاري (٤٤٧٦) من حديث أنس رضي الله عنه.

محسوسةً من الجهر والشدة وغيرهما، وكذا للفتح والكسر والضم والسكون، وللمسميات صفاتٌ مشابهة لذلك، فرُوعِيَتِ المناسبة بذلك، وقد ذكر ابن جني في «خصائصه»[١] أمثلة لذلك.

وقال فريق آخر: بل بمجرَّد الاصطلاح بمعونة الإشارة، كأن يحضر الشيءُ أمام المُصطَلِحِين فيتَّفِقُون على لفظٍ يضعونه له.

وقال آخرون: بل الأصل في هذا حكاية أصوات الحيوانات وغيرها، وقد حكاه ابنُ جنِّي في «الخصائص»[٢] وحسَّنه، ولفظُه: «وذهب بعضُهم إلى أنَّ أصل اللغات كلِّها إنما هو من الأصوات المسموعات كدوِيِّ الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبْي، ونحو ذلك، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وَجْهٌ صالح ومذهبٌ مُتَقَبَّلٌ». خصائص (ج١ ص٤٤).

الرأي الثالث: الوَقْف.

أمَّا أنا فإني أرى أنَّ أصل اللغة الإشارةُ على تصرُّفٍ في معنى الإشارة لما ستراه إن شاء الله تعالى. ثم أقول: إمّا أن يكون الخالق عز وجل وضعها موافقةً لذلك مراعاةً للحكمة وليَسهل تعلُّمُها على الناس، ويكون أظهر في الدلالة على المعاني، كما يدلك على ذلك كثرة استعمال العرب كلمة (البَوْس) بمعنى التقبيل، حتى لا تكاد العامة تعرف له لفظًا غير (البَوْس) مع

---

(١) وذلك في باب: «في إمساس الألفاظ أشباه المعاني»: (١/ ١٥٢ - ١٦٨) ت. محمد علي النجار.

(٢) (١/ ٤٦ - ٤٧).

أنه من غير لغة العرب، إلَّا أنه ظاهر الموافقة للإشارة بخلاف (التقبيل) ونحوه، كما ستراه إن شاء الله تعالى.

وإمَّا أن يكون الخلق هم الذين ولَّدوها من الإشارة.

ولا أجزم بأحدهما، ولكنّي سأبني كلامي على الثاني.

الدليل الإجمالي

أصحُّ أساسٍ نبني عليه البحث في هذا الموضوع أن نعتبر حال الإنسان قبل اللغة بحال الأبكم، وكلّنا يعلم أنَّ الأبكم يعتمد في تفهيم ما يريده على أمورٍ منها: الإشارة ببعض أعضائه الظاهرة، ومنها أصوات طبعية تدل على أغراض معروفة، كالأنين على الألم. وهذا القسم يظهر أنه كان كثيرًا في الإنسان لأننا نرى العجماوات تستفيد من أصواتها الطبعية كثيرًا في تفهيمها، ولا شك أن الإنسان قبل اللغة كان أرقى منها.

ومنها حكاية أصوات الأشياء التي يريد [أن] يخبر عنها سواءً من أصوات الإنسان نفسه كالأنين والحنين والنخير والشخير أو أصوات الحيوانات أو غيرها. ومنها حكاية المعاني بأصوات تناسبها، وهذا هو الذي دندن عليه ابن جنّي.

أنا أرى أنَّ الأقسام الثلاثة يصحّ أن تكون كلها من باب الإشارة، فالأول إشارة مرئية، والآخران إشارة مسموعة، وإن كان معنى الإشارة في أصل اللغة لا يتحمَّل هذا فلنحمِّلْه إيَّاه على سبيل الاصطلاح. ويرجّح هذا أنَّ الإشارة بالأعضاء أوسع تصرُّفًا من الأصوات الطبعية والحكاية كما لا يخفى.

وقريب من الأبكم: الناطق الذي يحاول تفهيم مَنْ لا يعرف لسانه. بل إن الناطق الذي يريد تفهيم مَنْ يعرف لسانه كثيرًا ما يستغني بالإشارة والأصوات الطبعية والحكاية.

وإذن فقد كان الناس قبل الكلام يتفاهمون بذلك. والمنطق يدلّ أنّ أقرب ما يمكن أن تَولَّد منه أداة الشيء هو أداة أخرى لذلك الشيء كانت قبلها.

وإذن فاللغة مولَّدة من الإشارة والحكاية.

التحليل

١ـ الإشارة بالأعضاء هي عبارة عن تحريك بعض الأعضاء حركةً مخصوصةً، وقد يكون غير الأعضاء كعُودٍ باليد، ولكن مبنى الإشارة على الأعضاء كما لا يخفى.

٢ـ من الأعضاء: أعضاء الفم من الشفتين واللسان وغيرها.

٣ـ الإشارة بأعضاء الفم قد تكون بالتحريك الظاهر كإبراز اللسان، وقد تكون بتحريك لا يظهر للبصر، وإنّما يُستدلّ عليه بصوتٍ كدلالة «هع» على تحريك بعض أعضاء الحلق حركةً مخصوصةً للدلالة على القيء.

٤ـ قد يقال: الأَولى أن يُجعل نفس الصوت ـ «هع» مثلاً ـ هو الدالّ على المعنى ـ وهو القيء هنا ـ مع قطع النظر عن تحريك أجزاء الحلق، فيكون هذا من الحكاية لا من الإشارة العضوية. وهذا ـ وإن صحّ في المثال ـ لا يصحّ في نحو (بَلَع) كما سيأتي إيضاحه إن شاء الله تعالى.

٥- قدَّمنا الإشارة العضوية التي يمكن توليد الكلام منها هي ما كان بأعضاء الفم، والظاهر أن أول ما ولد من الكلام هو ما جرت العادة بأن يشار إليه بشيء من أعضاء الفم. ثم إن الواضعين ألحقوا بذلك ما جرت العادة أن يشار إليه بغير ذلك بأن كلّفوا أنفسهم أولاً الاقتصار في الإشارات على أعضاء الفم ثم فعلوا بها كما فعلوا بالأولى.

٦- الكلمات المولدة من الإشارة العضوية والأصوات الطبعية والحكاية هي أصول المواد، وكذا أصول الصِيَغ فيما يظهر، ثم جُعِلت تلك الأصول أمهات، وولدت منها كلمات أخرى بمقتضى المناسبة، وقد تكون المناسبة إشارية وقد تكون غيرها، وقد تكون مركبة.

٧- طريق البحث في هذا الموضوع أن ...[١].

* من لطائف الإشارة كلمة: «حِرْح» فإنها إشارة إلى شيء فيه دفع وبلع. ثمَّ أسقطوا منه ما يدل على البلع على عادتهم في إضمار ذلك والتحاشي من التصريح به[٢].

* * * *

(١) بياض في الأصل.

(٢) مجموع [٤٧١٦].

اشتقاق الكلمات

ذكروا أنّ اشتقاق الكلمات بحسب الأصل قد يكون من طبائع الحروف، كالشدة والجهر وضديهما. ومثَّل له ابن جني في «الخصائص» بما مثّل. وذكروا أنّه قد يكون من أصوات الحيوانات ونحوها، ومثّلوه بنحو الصّرير، والأزيز.

وقال قائل: كيف يحتاج الإنسان إلى أن يَستمدَّ كلامه من أصوات الحيوانات ونحوها، في حين أنّ الحيوانات لا تستمدُّ كلامها الذي تتفاهم به إلا من أصواتها أنفسها، مع أنّ الإنسان أشرف من الحيوان؟!

وأقول أنا: إنّ كثيرًا من الكلام ـ ولاسيّما ألفاظ الأصوات الإنسانية ـ مشتق من الأصوات نفسها، كالنخير، والشخير، والتنحنح، والنفخ، والقهقهة، والأنين، والحنين، والرنين.

ولكن بعض ذلك مما يُفهم بسهولة، وبعضه يحتاج إلى إمعان نظر واستقراء لأنواع الصوت، كالضحك والبكاء.

وأقول أيضًا: إنّ كثيرًا من الكلام مأخوذ من الإشارة، وهذا باب واسع جدًّا؛ فإن الإنسان الذي لا يعلم الكلام كالأبكم يستطيع أن يُفهِم صاحبه كثيرًا من أغراضه بمجرد الإشارة. ولكن الإشارة قد تكون باليدين، وبغيرهما من الأعضاء.

واستمدادُ الكلام منها إنّما يمكن من الإشارة بأعضاء الفم، كاللسان والشفتين، فإنّها هي التي يكون بها الكلام.

ومن أمثلة هذا: اسم الإشارة وهو (ذا). فالإنسان إذا أشار إلى حاضر يُبرز عضوًا منه موجِّهًا إلى ذلك الشيء، وقد يصوِّت معه بصوت خالٍ عن معنى ليوجِّه نظر السامع إلى الإشارة فالمشارِ إليه.

ومن جملة الأعضاء التي تُبرَز للإشارة: اللسان، وهو الذي يمكن منه استمداد اللفظ.

فرأى الواضعُ أنّه ينبغي وضع كلمة الإشارة استمدادًا من إخراج اللسان والنطقِ ببعض الحروف التي يتيسّر النطق بها حينئذ. فوجد ثلاثة أحرف: الذال، والثاء، والظاء. والثاء خفيّة، والظاء لا تخلو من خفاء، فتعيَّن الذال. وزاد معها الألف ليَبِين الصوتُ، ثم تصرّف فيها في أسماء الإشارة، والموصول، وبعض الظروف كإذ، وإذا، ومُذ، ومنذ؛ لوجوهٍ يطول بيانها، والأصل فيها ما تقدم.

ومن ذلك: أنّ إشارة الإنسان إلى نفسه تكون بعطف عضوٍ منه إلى جسمه، فتعيَّن هاهنا اللسان.

وأنت إذا عطفت لسانك إليك محرِّكًا له كما يفعل المشير، ثم التمست حرفًا تنطق به حينئذٍ، تعيَّنَ النون. فجُعلت النون أصلاً لضمير المتكلم، وتُصرِّف فيها في غيره.

ومن ذلك: أنّ إشارة الإنسان إلى الوقت الحاضر تكون بتحريك يديه حركة معترضة، ثم الإشارة إلى نفسه، يريد وقتنا الحاضر، مع تصويتٍ يصحب الإشارة.

فرأوا أنّ الصوت الذي يؤدّي معنى الصوت[١] ويمثِّل الإشارة، هو المَدَّة، والذي يؤدي معنى الإشارة إلى النفس هو النون كما مرّ، فقالوا: «ءان»، ثم تصرّفوا في ءان، ومن جملة تصرّفهم فيه[٢]: قلبُهم لبعضه ليدلّ على تغيير في معناه، فقالوا: «أنَى» لساعةٍ غير معيَّنة.

ثم تصرفوا في هذه أيضًا، فقالوا: أنَى الشيءُ يأني، أي: حضر إناهُ، أي وقته. ومن ذلك: «أنَى الطعام» أي بلغ وقته، أي المطلوب منه، وهو النضج.

ثم قالوا للوعاء: «إناء»؛ لأن الطعام إذا بلغ إناه جُعِل فيه.

وقال تعالى: ﴿حَمِيمٍ ءَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٤] أي بلغ وقته المطلوب منه، وهو شدة الحرارة.

وقالوا: «أنيت الشيءَ» أي أخَّرته إلى إناه، أي إلى وقته المناسب، ومنه «الأناة» و«التأنِّي»، [و] هو تأخير الشيء إلى إناه، أي إلى وقته المناسب.

ومن هنا كان التأني ممدوحًا مطلقًا. ولو كان معناه: تأخير الشيء عن إناه، أي عن وقته، كما زعم الراغب[٣]= لكان مذمومًا أو على الأقلّ لا يدلّ على مدح ولا ذمّ. وقد قال النبي ﷺ لأشج عبد القيس: «**إن فيك لخصلتين يحبهما الله ورسوله: الحلم والأناة**»[٤].

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) في الأصل: فيهم، سبق قلم.

(٣) «المفردات» (ص٩٦).

(٤) أخرجه مسلم (١٧/ ٢٥).

ومن ذلك: الابتسام. لمَّا كان آلته الشفتان، وغايته أن تبدو معه الأسنان العليا؛ جعلوا له حرفين شفويّة، وهما: الباء والميم، وحرفًا من الثنايا العليا، وهو السين.

وقريب من الابتسام: البَوس. وإن لم يكن بعربي[١].

* * * *

[بحث في أصل صيغ الفعل واشتقاقها منه، وإتيان بعضها مكان بعض]

الحمد لله.

«أمالي ابن الشجري» المجلس (٣٨).

«قال أبو الفتح عثمان بن جني: قال لي أبو علي: سألت يومًا أبا بكر ـ يعني ابن السراج ـ عن الأفعال يقع بعضها موقع بعض، فقال: كان ينبغي للأفعال كلها أن تكون مثالاً واحدًا لأنها لمعنى واحد، ولكن خولف بين صيغها لاختلاف أحوال الزمان، فإذا اقترن بالفعل ما يدل عليه من لفظ أو حال جاز وقوع بعضها في موقع بعض.

قال أبو الفتح: وهذا كلامٌ من أبي بكر بحال شديد[٢]».

أقول: وقد سبق لي جواب لعله أوضح من هذا وأقعد.

وذلك أني سُئلت عن فعلَي التعجب: لِمَ جُعلا فعلين ماضيين أبدًا، مع أنّ التعجب قد يكون ماضيًا وحالاً وآتيًا؟

---

(١) مجموع [٤٧١٩].

(٢) علَّق عليه الشيخ بقوله: «كذا، وذكره في موضع آخر: عالٍ سديد».

فأجبتُ بأن الفعل بحسب الأصل صيغة واحدة تدل على وقوع ذلك الفعل، فكأنه في الأصل اختير أن يكون من الضرب: «ضَرَبَ»، بدليل خِفَّتها وعدم الزيادة فيها.

ثم رأوا أنّ مجرّد الإخبار بالوقوع لا يكفي؛ لأنّ الوقوع قد يكون في الحال، وقد يكون قبل ساعة فأكثر، إلى ما لا نهاية له، وقد يكون بعد ساعة إلى ما لا نهاية له.

ولمّا كان لا يمكن تعدّد الصيغ بتعدد الأزمنة، فلا أقل من اعتبار الجهات، وهي المضي والحال والاستقبال.

فنظروا أيّها أَلْيَق بالأصل، فإذا هو الماضي، لأنّه الأصل والغالب فيما يحتاج فيه إلى الإخبار بالوقوع، فجعلوا له الصيغة الأصلية، وهي «ضَرَبَ» مثلًا.

ثم رأوا أن يغيّروا الصيغة تغييرًا ما، و يجعلوها للذي يلي الماضي وهو الحال، فزادوا الهمزة التي هي الأصل في الزيادات، فجعلوها للأصل في الإخبار بالوقوع، وهو التكلُّم؛ لأنّ الغالب أنّ الإنسان إنما يخبر عن شيء وقع منه.

ثم جعلوا أُختيها: الواو والياء لبقية وجوه الإخبار، إذا الإخبار إما أن يكون عن المتكلم، أو عن مخاطب، أو غائب.

ولكنهم قلبوا الواو تاء، لأن التاء أليق بالخطاب؛ لأن الناطق بها كالمشير إلى ما أمامه، ولذلك جعلوا التاء ضمير الخطاب.

وقلبُ الواو تاءً في أوائل الكلمات معروف عندهم، مثل: تترى، وتراث، وتقوى، وتُجاه، وتَبال، وتُكَلة، وتُهَمة.

ثم رأوا الاحتياج إلى زيادة صيغةٍ رابعة لأجل المتكلم ومعه غيره، فاختاروا النون، لأنها أشبه الحروف بحروف العلة، كما هو مبيّن في محلِّه.

وأمّا المستقبل، فرأوا أن لا يجعلوا له صيغة مستقلة، بل يكتفون بالصيغة التي جعلوها للحال، ويكتفون بدلالة القرائن على أنه لم يُرَد بها الحال وإنما أريد بها الاستقبال.

وجعلوا حرفًا خاصًّا لهذا المعنى، حتى يُفْزَع إليه إذا لم يوجد في الكلام قرينة أخرى، وهو (السين)، ثم زادوا مع (السين) حرفين فقالوا: (سوف)، لتكون (السين) وحدها دالةً على المستقبل القريب، و(سوف) دالةً على البعيد.

وأما الأمر، فهو مشتق من المضارع، كما عليه الكوفيون، وهو الصحيح.

ثم إنهم كثيرًا ما يجدون القرائن مُغْنِية عن الصيغة، فيرجعون إلى الأصل، وهو صيغة (ضَرَب) مثلًا.

ومن هنا كان الغالب مع أدوات الشرط مجيء صيغة الماضي؛ وذلك لأن أدوات الشرط تدل على أن الفعل مستقبل، فاستغنوا بها عن الصيغة ورجعوا إلى الأصل.

ومن هنا تعلم أن المستقبل إذا جاء بلفظ الماضي لا يجب أن يكون ذلك لنكتة معنوية، وإن كان كثيرًا ما يَرِد كذلك، إلا أنه ليس بلازم.

وهذا في كلِّ شيء يجيء على أصله. قد يكون لمجيئه على أصله نكتة معنوية أو أكثر، ولكن ليس ذلك بلازم، فقد يجيء على الأصل لغير نكتة، بل لمجرد أنه الأصل.

فأمّا مجيء المعنى الماضي بصيغة المضارع فلا بدّ له من نكتة.

هذا معنى ما أجبت به قبل اطلاعي على ما قاله ابن السراج، وهو بحمد الله تعالى من التحقيق بحيث ترى، بخلاف كلام ابن السراج ففيه إجمال لا يخفى.

فأمّا خصوص صيغتَي التعجب، فإنها خُصَّت بصيغة الماضي لما تقدم أنه الأصل، مع أن الغالب في التعجب الواقع أنه إنما يكون من شيء واقع فأما ما لم يقع، فإن التعجب منه إنما يقع عند وقوعه.

فإن تُجُوِّز في المجيء بالصيغة للدلالة على تعجبٍ سيقع، فذلك عزيز، فليُجَأْ معه بقرينة دالة على المطلوب.

والتزامُ ذلك أخف وأيسر من تعديد صيغ التعجب. والله أعلم[1].

****

(١) مجموع [٤٧١٩].

[المناسبة بين رسم كلمتَي الصدق والكذب وبين معانيهما]

الحمد لله.

الصدق والكذب

إن الصدق والكذب ليترائَيان للأبصار ضئيلين جدًّا بالنسبة إلى مقدارهما الحقيقي، فإذا أُنعِم النظر فيهما أَخذَا في الاتِّساع إلى أن يَلْتَهِما جميع الأخلاق.

وقد دعاني هذا من حالهما إلى أن أكتب شيئًا في شأنهما، ما بين رسمهما وتسميتهما من المناسبة الغريبة.

[**الصدق**:]

الصاد: حرفٌ مهموس رخو مُستَعْلٍ.

فكأنه أشيرَ به إلى أن الصدق أول ما يُفاه به، يهمس به صاحبُه خوفًا، ويكون معناه كالكلام المهموس، أي خفيًّا غير ظاهر، ويكون ضعيفًا لكراهية الناس له وميلهم إلى الكذب. وهو مع ذلك مستعلٍ في جوهره، ولكن أُشيرَ بجعل حركته كسرةً إلى أنه سافل في صورة حاله.

و**الدال** و**القاف** مجهوران شديدان مُقَلْقلان.

وكل ذلك إشارة إلى أن الصدق في أوسط أحواله وآخرها يشتهر ويقوى ويظهر.

وزادَ القافُ بكونه مستعليًا، وهو بحسب الصورة قابل للفتح والرفع

والخفض. ففيه إشارة إلى أن الصدق في آخره هو مستعلٍ في حقيقته، وقد يكون مستعليًا في الصورة، وربما خُفِض.

الكذب:

الكاف: مهموس شديد منخفض، كأن ذلك إشارة إلى[1] أن الكذب في أوله يهمس به صاحبُه خوفًا من التكذيب، أو لأن ضميره يلومه إن كان بقي فيه شيء من الحياة.

وقد قيل: إن الكاف مجهور. ويظهر من ذلك نكتة أخرى، وهي أن الكاذب يموِّه كذبه بحيث يشبه المجهور.

والشّدّة فيه إشارةٌ إلى أن الكذب في أوله شديد التأثير.

والانخفاض إشارةٌ إلى انخفاضه في ذاته، ولكنه حُرِّك بالفتح إشارةً إلى أن صاحبه يصوّره بصورة الظاهر المستعلي، وإن كان في نفسه بخلاف ذلك.

الذال: مجهورٌ رخوٌ منخفض.

فكأن ذلك إشارة إلى أن الكذب في أوسط أحواله يشتهر، ويضعف ويكون سافلاً حقيقة وكذا صورةً؛ لتحريكه بالكسرة.

وقد قيل: إن الذال مهموس. وتظهر من ذلك نكتة أخرى، وهي أن صاحبه يجهد حينئذ في أن يغفل عنه الناس وينسوه.

الباء: مجهور شديد مُقَلْقَل منخفض.

---

(١) تكررت «إلى» في الأصل.

الجهر إشارة إلى ظهوره واشتهاره، والشدة إشارة إلى أنه كثيرًا ما يشتد الكذب ويقوى بوجود أناسٍ يتعصبون له بجهلٍ أو هوى. وهذا مُشاهَد بكثرة.

والانخفاض: إلى أنه منخفض في ذاته، مُهْمَلٌ في صورته؛ فقد يُعْلِيهِ التعصُّب، وقد يخفضه الإنصاف(١).

* * * *

[تعليقات على مواضع من «مختصر المعاني شرح تلخيص المفتاح» و«حاشيته» للبنَّاني]

الحمد لله.

* قول «المختصر»(٢): «وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم [نظرًا إلى كون المقام مقام الحمد]» إلخ.

اعتُرض عليه بأن النكتة إنما تذكر للمُزال عن محله الأصلي لا القارِّ فيه. وحكى المحشِّي جوابين غير واضحين.

والجواب الصحيح أنه إنما يعتبر الأصل حيث لا مقتضى لخلافه، فإذا ورد شيء على أصله ولا مقتضى لخلافه لم يُسأل عنه. وأما إذا وجد ما يقتضي خلافه فإنه يُسأل، لأن كونه أصلاً مُعارَض بما هو أرجح منه، وهو ذلك المقتضي.

---

(١) مجموع [٤٧٢٩].

(٢) «مختصر المعاني ـ مع حاشيته التجريد» لمصطفى بن محمد البنَّاني: (١/ ٢٥-٢٦).

مثاله في النحو: أن يسأل سائل عن «ذو» بمعنى صاحب، لماذا أُعربَ مع كونه على حرفين؟ فلا يكفي في الجواب أن يقال: الأصل في الاسم الإعراب فلا يُسأل عنه؛ لأنه يقال: هذا إنما هو فيما ليس فيه مقتضٍ لخلافه، وهو هاهنا معارَض بما هو أرجح منه، وهو أن ما كان من الاسم على حرفين ما فيهما حرف علَّة واجبُ البناء.

فيتعين في الجواب أن يُقال: إن لفظ «ذو» ليس على حرفين، بل هو على ثلاثة؛ لأن أصله «ذوي»، وقاعدة بناء الاسم إذا كان على حرفين إنما هي فيما كان على حرفين من أصل الوضع، وليس «ذو» كذلك.

إذا تقرر ذلك، فكون تقديم الحمد هو الأصل لكونه مبتدأً قد عارضه ما هو أرجح منه، وهو أن تقديم لفظ الجلالة أحق لأنه الأهم، فلا يكفي في الجواب أن يقال: «هو الأصل»، لأن الأصل قد عارضه ما هو أرجح منه. وعليه فلابد من نكتة أخرى للعدول عمّا كان هو الظاهر في البلاغة، وهو تقديم الأهم. والله أعلم.

****

* قول المختصر[1]: «والتعليل بأن البلاغة إنما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال، وهي لا تتحقق للمفرد= وهمٌ...» إلخ.

أقول: وتعليل السعد بأنه «لم يُسمع: كلمة بليغة» تقصير لأنه قد يقال: ولماذا لم يستعمل العرب ذلك؟ فكان الأولى أن يعلل بأن البلاغة مُشتقة من البلاغ، ففي «القاموس وشرحه»: بَلُغ الرجل بلاغةً إذا كان يبلغ بعبارته كُنْهَ

(١) «مختصر المعاني ـ مع التجريد»: (١/ ٥٩- ٦٠).

مراده... إلخ، وهذا إنما يناسب المتكلم لكونه هو الذي يبلغ، فيقال: بليغ فعيل بمعنى فاعل؛ والكلامَ لأنه به يبلغ صاحبه مراده، فيكون فعيل بمعنى مُفعَل أي مبلَغ.

وأما المفرد، فلا مناسبة لذلك فيه، فلذلك لم تطلق العرب: «كلمة بليغة». ولعل المعلل الأول قصد هذا ولكن قصرت عبارته عنه. والله أعلم.

****

* البنَّاني ([ج١] ص ٩١)[١]:

«مع أنه لا يحسن في نظر العقل طلب التصويت عند سماع صوت المحبوب» إلخ.

فيه نظر، أولاً: أن هذا إذا كان هو أيضًا بذلك المرأى والمسمع، كالحمامة، ولا دليل عليه، بل ربما كان بينه وبين ذلك المحلّ مراحل.

وقد يكون إنما قال ذلك للحمامة غبطةً لها. ومع ذلك، فليس المراد من كونها بمسمع منها كونها تسمع صوتها بالفعل. بل المراد أنها بحيث لو تكلمت لسمعتها.

ويظهر لي معنى آخر غير ما تقدم، وهو أنه أراد تنبيه الحمامة على جمال المحبوبة، يُقال لها: ينبغي لكِ إذا كنتِ بحيث ترينها وتسمعين كلامها أن تنشطي وتفرحي وتطربي.

---

(١) تعليقًا على الشاهد التالي:

حمامةَ جرعا حومةِ الجندل اسْجَعي فأنتِ بمرأى من سُعادَ ومسمع

ومعنى آخر: وهو أنه سمع الحمامة تسجع، فأمرُه لها بمعنى: دومي على السجع غير ملومة، فإنك بحيث ترين المحبوبة وتسمعين كلامها، فلا غرو إذا طربْتِ وطرَّبتِ! فيحق لمن كان بذلك المحلّ أن يطرَبَ ويُطرِّبَ.

* * * *

* «(وبينهما) أي بين الطرفين (مراتب كثيرة) متفاوتة، بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات، والبُعد من أسباب الإخلال بالفصاحة. هـ مختصر.

قوله: «متفاوتة» لمَّا كان يُشكل التفاوت بأنه إن حصلت المطابقة حصلت البلاغة، وإن انتفت انتفت البلاغة = بيّنه بقوله: «بحسب تفاوت المقامات» أي كما في مقام يقتضي تأكيدًا شديدًا، ومقام يقتضي مطلق التأكيد، «ورعاية الاعتبارات» كما لو روعي اعتبار واحد، وروعي أكثر، «والبعد من أسباب...» إلخ كما لو انتفى الثقل بالكلية في موضع وبقي منه شيء يسير لا يخرجه عن الفصاحة في موضع آخر. اهـ «سم» ببعض تغيير.

ولا تغفل عمَّا قدمناه من أنه لا يشترط في أصل البلاغة المطابقة لجميع مقتضيات الحال، بل المطابقة في الجملة». هـ[1].

أقول: قوله: «كما في مقام يقتضي تأكيدًا شديدًا ومقام يقتضي مطلق التأكيد»، يعني فالإتيان بالتأكيد الشديد في الأول وبالتأكيد غير الشديد في الثاني أبلغ من العكس، فإن مَن جاء بالتأكيد الشديد في المقام الذي يقتضي

(١) «التجريد» للبنَّاني: (١/ ١١٢ - ١١٣).

التوكيد الشديد قد وَفَى بتمام المقصود، ومَن جاء بالتأكيد الخفيف في المقام الذي يقتضي التأكيد الشديد قد جاء بأصل المقصود، وهو مطلق التأكيد، ولكنه أخطأ في نوعه. وهكذا مَن جاء بالتأكيد الخفيف في المقام الذي فيه التأكيد الخفيف فقد جاء بتمام المقصود، ومَن جاء بالتأكيد الشديد في المقام الذي يقتضي التأكيد الخفيف قد جاء بأصل المقصود وهو مطلق التوكيد، ولكنه أخطأ في نوعه، وبما ذكر تبين اقتضاء ما ذكر لتفاوت البلاغة.

ومن اختلاف المقامات أيضًا أن يكون مقام يقتضي نكتةً مخالفة للأصل، أي زائدة على أصل المراد، ومقام آخر لا يقتضيها، أو مقام يقتضي واحدة فقط، ومقام يقتضي اثنتين، وهكذا. فالكلام الوارد في المقام المقتضي للنكتة الزائدة على أصل المراد مطابقًا لها= أبلغ من الكلام الوارد في المقام الذي لا يقتضي ذلك، والكلام الوارد في المقام الذي يقتضي نِكاتًا متعددة مطابقًا أبلغ من الكلام الوارد في المقام الذي يقتضي أقل منها. والله أعلم.

ويدل على ما ذكرنا ما نقله عن الفَنَري[1] في الكلام على قوله: «عطف على قوله: هو» قال: «فإن قلت: لا يمكن إنكار تفاوت الآيات في البلاغة، قلت: التفاوت الحاصل فيها بالنظر إلى أن الأحوال المقتضية للاعتبارات في بعضها أكثر، فالمقتضيات المرعية فيها أوفر من المقتضيات المرعية في الأخرى، وذلك لا يقدح في أن يكون كل منها في الطرف الأعلى، أي في مرتبة من البلاغة لا بلاغة فوقها بالنسبة لتلك الآية لوجوب اشتمال كل آية على جميع مقتضيات الأحوال التي في نفس الأمر بناء على إحاطة علم الله

(١) «التجريد»: (١/ ١١٠).

تعالى بجميعها فتأمل». هـ

ثم نقل بعد ذلك بأسطر[١] كلامًا لابن قاسم قال في آخره: «على أنه يمكن أن يُدَّعى تفاوت نفس البلاغة القرآنية بغير النظر إلى ما ذكر، بأن يكون أحد الكلامين أبعد عن أسباب الإخلال بالفصاحة، كأن لا يكون في أحدهما شائبة ثقل ويكون في الآخر شائبة ثقل لا تخلُّ بالفصاحة، نحو ﴿فَسَبِّحْهُ﴾ [ق: ٤٠]. ولا شك أن انقطاع الشائبة بالكلية أدخل في الفصاحة وموجب للأعلوية في البلاغة». هـ

أقول: ومع ذلك، فتلك الآية المحتوية على اللفظ الذي فيه شائبة ثقل= هي في أعلى طبقات الفصاحة في بابها، أي أنه لا يمكن أن يؤدَّى ذلك المعنى بلفظ أفصح من ذلك اللفظ فتأمل. والله أعلم.

ونقل[٢] عن يّس الكلام على قوله: «وارتفاع شأن الكلام [في الحُسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه][٣]» كلامًا فيه: «وبحمل الكلام على الكلام الفصيح لا البليغ يندفع ما أورد على كل من المقدمتين في قول المصنف: وارتفاع... إلخ. أما الأولى فلأن ارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول إنما هو بزيادة المطابقة للاعتبار المناسب وكمالها لا بنفس المطابقة، والثابت بنفس المطابقة إنما هو أصل الحسن....» إلخ.

---

(١) (١/ ١١١).

(٢) (١/ ١٠٥).

(٣) في الأصل: «...إلخ». وأكملنا الكلام ليتضح المعنى.

ثم قال[١]: «وحاصل جواب المحشي الحفيد أنَّ كمال المطابقةِ مطابقةٌ، فصح أن يقال: الارتفاع بالمطابقة، أي بجنس المطابقة، فالإضافة للجنس كما أن أصل الحُسْن أيضًا بذلك الجنس. وكذلك إضافة عدم للجنس، والمعنى الانحطاط بجنس عدم المطابقة الصادقة بالمراد، وهو عدم كمال المطابقة. اهـ. ويمكن الجواب أيضًا بأن الإضافة للكمال أي الارتفاع بالمطابقة الكاملة والانحطاط بعدم تلك المطابقة الكاملة». اهـ[٢].

****

[بحث في المجاز العقلي]

الحمد لله.

مدار المجاز على التأول، وهو إرادة المتكلم أن يُفهم عنه أنه أَسنَد الفعل أو معناه إلى غير ما هو له عنده، ولخفاء الإرادة وجب أن تكون هناك قرينةٌ تدل عليها. فمتى وُجدت قرينة كذلك حُكِم بمجازية الإسناد، ومتى لم توجد فإن عُلم أو ظُنَّ عدمها حُكِمَ بحقيقيَّته؛ إذ عدمها يدل على عدم الإرادة. وإن شُكَّ، فقضية قولهم: «الأصل في الكلام الحقيقة» أن يحمل عليها، لكن نُقِلَ عن السيد[٣] أنه يتعين التوقف. والله أعلم. هـ ك[٤].

---

(١) (١/ ١٠٥-١٠٦).

(٢) مجموع [٤٦٥٧].

(٣) كما في «التجريد» للبنَّاني: (١/ ١٨١).

(٤) مجموع [٤٦٥٧].

[حول المثنَّى بالتغليب]

من الشواهد على ما ظهر لي في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ﴾ [النساء: ١٦]. قوله ﷺ: «**اتقوا اللعانين**»(١)، وقول الشاعر(٢):

أيَّ يوميَّ من الموت أَفِرْ ... يومَ لم يُقدر أم يوم قُدِرْ

وقول الآخر(٣):

لولا الثريدان لمُتْنا بالضُّمُرْ ... ثريدُ ليلٍ، وثريدٌ بالنُّهُرْ

وقول الآخر(٤):

عيُّوا بأمرهمُ كما ... عيت ببيضتها الحمامه

جعلت لها عودين من ... نشم وآخر من ثمامه

وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩] على وجه.

وقوله ﷺ: «**وقاضيان في النار**»(٥).

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٩) من حديث أبي هريرة.

(٢) أنشده ابن الأعرابي في «نوادره» للحارث بن المنذر الجرمي. ويُنسب لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه كما في «حماسة البحتري» (٣٧) وغيره. قال البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب (٥/ ١٣٤): «الظاهر أنه رضي الله عنه كان يتمثل به، فإن رواته قد أجمعوا على أنه للحارث المذكور». (الإصلاحي).

(٣) البيت في «تهذيب اللغة»: (٦/ ١٤٨)، و«المخصص»: (٢/ ٣٩٢)، و«الصحاح»: (٢/ ٨٤٠).

(٤) هو عَبِيد بن الأبرص كما في «ديوانه» (١٢٦). وانظر «أدب الكاتب» (ص٦٨)، و«المعاني الكبير»: (١/ ٣٥٩)، و«مجمع الأمثال»: (١/ ٢٥٥).

(٥) مجموع [٤٦٥٧]. والحديث أخرجه الترمذي (١٣٢٢) والطبراني في «الكبير» =

[تنبيهات على أبياتٍ لامرئ القيس]

* قوله[١]:

أرى أم عمـرو دمعُهـا قـد تحـدَّرا بكـاءً عـلى عمـرٍو ومـا كـان أصبرا

جعل بعض شراح الشواهد[٢] «أرى» بَصَرية، وهو مردود بأن البيت لامرئ القيس من قصيدة قالها بعد مجاوزته الدرب هو وصاحبه عمرو بن قميئة يقول فيها:

بكى صاحبي لمَّا رأى الدربَ دونه وأيقـن أنّـا لاحقـان بقيـصرا
فقلـت لـه: لا تبـك عينُـك إنـما نحـاول ملكًـا أو نمـوتَ فنعـذرا

وأم عمرو حينئذ في وطنها ترعى إبلها بدليل بكائها على عمرو، وإنما تبكي عليه إذا كان فارقها، فأما إذا كانت معه فلماذا تبكي؟ مع أنه لا يعقل أن امرئ القيس وصاحبه في ذهابهما إلى قيصر يحملان معهما تلك العجوز. إذا تقرر لك هذا علمت أن الرؤية البَصَرية في تلك الحال محال. وامرؤ القيس لا يدعي علم الغيب، فـ«أرى» قلبية قطعًا. أفدته بزنجبار. هـ ك[٣].

= (١١٥٤، ١١٥٦، ١٣٨٠١) والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٩٠) وصححه على شرط مسلم.
وأخرجه أبو داود (٣٥٧٣) وابن ماجه (٢٣١٥) بلفظ: «القضاة ثلاثة. اثنان في النار وواحد في الجنة».

(١) أي امرئ القيس في ديوانه (٧٤٤).

(٢) هو بدر الدين العيني في «المقاصد النحوية»: (٣/ ٦٧٠ بهامش «خزانة الأدب»).

(٣) أي: انتهى للكاتب. مجموع [٤٦٥٧].

* قوله(١):

والله لا يـــذهب شـــيخي بـــاطلاً حتـــى أُبـــير مالكًـــا وكـــاهلا
القـــاتلين المَلِـــك الحُلاحِـــلا خـــير مُعِـــدٍّ حـــسبًا ونـــائلا

كان يجري على ألسنتنا ضبط مَعَدّ بفتحتين فتشديد على أنه معد بن عدنان، و«حسبا ونائلا» تمييز، ثم تنَّبهت لأن الشعر لامرئ القيس بن حجر الكندي، والمراد بالمَلِك الحُلاحِل أبوه، وكندة يمانية لا من معد بن عدنان، ولا أعرف مَعَدًّا من آباء اليمن، فعلمت أنه مُعِدٍّ بضمَّةٍ فكسرةٍ فتشديد، اسم فاعل من الإعداد، وأصله: (مُعْدِد) فأدغم الدال في الدال فالتقى ساكنان فكُسِرَ أولها، وهو العين فصار مُعِدٍّ بوزن مُحِبٍّ، وهو اسم فاعل، وفاعله فيه، و«حسبًا ونائلًا» مفعوله، والمراد: خير مَلِكٍ مُعِدٍّ حسبًا ونائلًا، أو نحو ذلك.

ثم ذكرت هذا لبعض الفضلاء بأن سألته عن الأبيات فأملاها «خير مَعَدّ» بفتحتين فَشَدّ، فذكرت له الاعتراض وما ظهر لي فوافقني على ذلك، ثم قال: ويمكن أن يكون (خيرَ) بالنصب نعتًا لـ (مالكًا وكاهلا) وهما من معدّ بن عدنان.

فقلت له: هذا بعيد، أولًا لأن الرواية أن هذا الشطر: (خير معد حسبًا ونائلا) بعد قوله: (القاتلين الملك الحُلاحِلا)، وهذا يدل أنه من تمام وصف الملك الحلاحل، ويبعد الرجوع به إلى ما قبله.

---

(١) ديوانه (٥٥٤). والبيتان بهذا السياق والترتيب من رواية الأصمعي، واللفظة التي علق عليها المؤلف «خير معد» هي في غير رواية الأصمعي: «خير شيخ» وهي تؤيد ما ذهب إليه من المعنى.

وثانيًا: أن مدح الموتور لواتره بالشرف خلاف الظاهر.

وثالثًا: أن مالكًا وكاهلا لم يكونوا بهذه المنزلة، أي بحيث يُمدحون بكونهم خير معد بن عدنان حسبًا ونائلا.

ورابعًا: أن امرئ القيس قد ذكرهم في شعره بخلاف المدح.

والله أعلم[١].

****

[تعليقات على مواضع من «شرح الشافية»]

* [«شرح الشافية»] (ص٦٦)[٢]: «مَفْعَلَة، للمكان الذي يكثر فيه الشيء كمسبعة ليس بقياس».

وبهذا يعترض على من قال: «مَكْرَثَة».

* (ص٦٥) في الهامش: «مُلمول»[٣].

انظر ما وزنه. فإن كان فُعلول فلا وجه لزيادته.

(ص٦٥) هامش[٤]. هذا سهو من المصحح، لأن الكلام فيما جاء على

---

(١) مجموع [٤٦٥٧].

(٢) «شرح الشافية» (١/ ١٨٨ باختصار). ط محمد محيي الدين ورفاقه.

(٣) راجع «شرح الشافية» (١/ ١٨٧) حيث ذكر الرضي أربعة أحرف جاءت على مُفعول: المغفور والمغثور، والمغرور، والمغلوق، وكأن مصحح الطبعة التي كانت عند الشيخ زاد عليها «ملمول» في الهامش. ولم يرتض الشيخ ذلك.

(٤) بعد أن كتب الشيخ ما سبق، ذهب ينقل كلامًا آخر من «شرح الشافية»، ثمَّ رجع بعد ذلك إلى المسألة نفسها ليحقِّق القول فيها.

مُفْعول، و«مُلْمُول» ليس كذلك، وإنما وزنه فُعلول.

* (ص١٤٨)[١] قوله: «وأما ظروف...» إلخ.

أقول: لا مانع أن يكون جمعَ «ظرف» الاسم من الظرافة، كما أن «عدل» مصدر «عَدَل» يطلقُ صفةً، ويجمع فيقال: «عُدُول» لكن عدل سُمعَ صفةً، ولم يُسمع ظرف[٢].

* * * *

الحمد لله.

دلائل كون الكلمة أعجمية

نُقِلْ[٣] خروج عن الأوزان[٤] كل خما ... سي عن الذّلْق أعني (مر بنفل) خلا
كذا الرباعيُّ إلا أن يكون به ... سين كما عسجدٍ فاسمع لما نُقِلا
وكُلُّ ما كِلْمةٍ للجيم حاوية ... مع قاف آو صاد آو كاف كما وصلا
أو صدرها النون جاء الراء عاقبه ... أو عجزها الزاي بعد الدال متصلا[٥]

* * * *

(١) (٢/١٣٨).
(٢) مجموع [٤٦٥٧].
(٣) علَّق عليه الشيخ بقوله: «عن الأئمة».
(٤) علَّق عليه الشيخ بقوله: «العربية».
(٥) مجموع [٤٦٥٧].

[تعليق على كلام الجوهري في معنى «التدافن»]

«مختار» (د ف ن)[١]:

«والتدافن التكاتم، يقال[٢]: لو تكاشفتم ما تدافنتم» أي لو انكشف عيب بعضكم لبعضٍ». اهـ.

أقول: أي لو انكشف عيب بعضكم لبعض ما تكاتمتم، أي ما كَتَم بعضُكم عيبَ بعض. وكان يسبق إلى الفَهم أن المراد ما تدافنتم في القبور، يعني لو انكشف عيب بعضكم لبعض لما قَبَر بعضكم بعضًا، ووجهه واضح. والله أعلم[٣].

****

[أنواع اسم الجنس والفرق بينها وبين الجمع واسم الجمع]

الحمد لله.

ما صَدَق على واحدٍ لا بعينه فاسم جنس آحادي كـ «أسد».

وما صدق على القليل والكثير كـ «ماء» و«ضرْب» فاسم جنس إفرادي.

وما لم يصدق إلا على ثلاثة فأكثر: فإن كان له مفردٌ فُرِّق بينه وبينه بالتاء أو ياء النسب، وغُلِّب في ضميره التذكير، فاسم جنس جمعي.

---

(١) وانظر «الصحاح»: (٥/ ٢١١٣).

(٢) في «الصحاح»: «يقال في الحديث». وإنما هو أثر من قول الحسن البصري، أخرجه أبو بكر الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٦١٦).

(٣) مجموع [٤٦٥٧].

وإن لم يكن له مفرد من لفظه، أو كان له مفرد من لفظه ولكنه خارج عن أوزان الجموع، أو غير خارج عنها ولكنه أجري عليه أحكام المفرد كتصغيره والنسب إلى لفظه= فاسم جمع، ومنه: (رهط)[١] و(صحب)[٢]. و(رِكاب) جُعل اسمَ جمعٍ لركوبة لأنهم نسبوا إلى لفظه.

وما لم يصدق إلا على ثلاثة فأكثر، وكان له مفرد من لفظه لم يفرَّق بينه وبينه بغير[٣] ياء النسب، ولم يغلب تذكير ضميره، وهو غير خارج عن أوزان الجموع ولا أُجريت عليه أحكام المفرد= فجمعٌ[٤].

****

[مجيء «إذا» للماضي في القرآن]

من مجيء (إذا) للماضي قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّىَ مَن نَّشَآءُ﴾ [١١٠][٥].

****

---

(١) كتب الشيخ فوقه بخط صغير: «١». وهو ـ والله أعلم ـ إشارة إلى النوع الأول من اسم جمع، وهو ما ليس له مفرد من لفظه.

(٢) كتب الشيخ فوقه: «٢» إشارة إلى النوع الثاني، وهو ما كان له مفرد من لفظه ولكنه خارج عن أوزان الجموع.

(٣) كذا في الأصل. والمعنى إنما يستقيم بحذف «غير» ووصل الباء بـ «ياء النسب».

(٤) مجموع [٤٦٥٧].

(٥) مجموع [٤٦٥٧].

[أمثلة لـ«فعيل» التي تأتي بمعنى «مُفعِل»]

قد يجيء فعيل بمعنى مُفعِل كالحكيم والأليم، وكذا السميع في قوله(١):

* أَمِن ريحانة الداعي السميع *

والأنيق في قوله(٢):

* أنيقٌ لِعَين الناظر المتنعِّم *(٣)

* * * *

[أمثلة لما شذَّ عن القاعدة في صياغة «أفعل» التفضيل وصيغة التعجب]

الحمد لله.

الشواذ: ما أضوأَه. ما أظلمه. ما أجنَّه. فهو أهيَب. أخوف. أطعم بمعنى أكثر إطعامًا. ما أكرمه لي(٤)(٥).

---

(١) صدر بيت لعمرو بن معدي كرب، وعجزه:

* يؤرِّقني وأصحابي هجوع *

وريحانة أخته. انظر «الكامل»: (١/ ٢٦١)، و«الأصمعيات» (ص١٧٢)، و«سمط اللآلي»: (١/ ٤٠، ٦٣).

(٢) عجز بيت لزهير بن أبي سلمى في معلّقته «ديوانه ـ شرح ثعلب» (٢٠). وصدره:

* وفيهن ملهًى لِلَّطيف ومنظرٌ *

والرواية في الديوان: «الناظر المتوسِّم».

(٣) مجموع [٤٦٥٧].

(٤) شذَّ (ما أضوأه) و(ما أظلمه) و(أطعم) و(ما أكرمه لي) لأن أفعل التفضيل وصيغة التعجب (ما أفعله) لا يُصاغان من الرباعي.

وشذَّ (أهيب) و(أخوف) و(ما أجنَّه) لأن التفضيل أو التعجب فيها واقع على المفعول والقياس أن يكون على الفاعل.

(٥) مجموع [٤٦٥٧].

[حول توالي الإضافات]

الحمد لله.

مما يدل على أن توالي الإضافات مناف للبلاغة قوله عز وجل: ﴿ثَلَٰثَ مِأْئَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥].

فأما قوله تعالى: ﴿مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ [غافر: ٣١]، فإن «قوم نوح» كالكلمة الواحدة، والألفاظ ثلاثية ساكنة الأوسط، مع كونه في «الدأب» قد يُقلب ألِفًا، وهو في الأخيرين حرف علَة. والله أعلم(١).

****

[بحث في اشتقاق «أَحبَّ»]

الحمد لله.

«أَحبَّ»: والأصل فيه أن المحبوب يَحِبُّ المُحِبَّ بمعنى يصيب حبَّةَ قلبِه، كما يقال: فَأَدْته وكَبَدْته ورَأَيْته. ويشهد له قول الأعشى(٢):

فأصبتُ حبَّةَ قلبِها[ـا] وطِحالَها

يريد أنها جعلته يحبها ويهواها، فكأنها استولت على حَبَّة قلبه.

ثمَّ أدخلوا على «حبّ» همزةَ التعدية فقالوا: أحبَّ فلانٌ فلانة، أي جعلها تَحِبُّه أي تصيب حبَّة قلبه.

---

(١) مجموع [٤٧١١].

(٢) «ديوانه» (ص١٥٠) وصدره:

* فرميتُ غفلةَ عينه عن شاته *

ثـمَّ استعملوا حـبَّ بمعنى أحـبَّ؛ كـأنهم أرادوا التفاؤل، ولهـذا غلَّبـوا استعمال هـذه اللغـة في اسـم المفعـول فقـالوا للمعـشوق: محبـوب، مـع أن المحبـوب بمقتـضى الاشـتقاق هـو العاشـق، حتـى إنهـم لم يـستعملوا اسـم المفعول من أحبَّ إلا نادرًا. في قول عنترة[1]:

ولقـد نَزَلـتِ فـلا تَظُنّـي غَـيرَهُ منّـي بمنزلـة الـمُحَبِّ الـمُكرَمِ

وإنما استعمله عنترة هنا لأنه أنسب بغرضه؛ فإن غرضه أن يؤكِّد لها أنه يحبُّها. فلو قال: بمنزلة المحبوب لدلَّ على شدَّة توجُّهه إلى حبِّها له فأوهم أنه إنما يحبُّها لتحبَّه. وهذا منافٍ لغرضه، فإن غرضه أن يؤكد لها أنه يحبُّها على كلِّ حال.

وإنما لم يستعملوا حبَّ بمعنى عشق إلا نادرًا لأن العمدة فيه الدلالة على وقوع الفعل من الفاعل، فلم يقْوَ داعي التفاؤل كما قوِيَ في لفظ محبوب؛ لأن العمدة فيه الدلالة على المفعول. ولهذا لم يُسمع «حابٌّ» اسم فاعل لأن كون وقوع الفعل من الفاعل هو العمدة= أقوى فيه من الفعل.

فإن قلت: لعله لا يوجد في كلامهم حبَّ بمعناه الأصلي، وهو إصابة حَبَّة القلب، فما وجه ذلك؟

قلتُ: كأنهم استغنَوا عنه بـ«شغف»، فإنه بمعناه أو قريب منه. والله أعلم[2].

---

(١) ضمن معلقته، انظر «شرح ابن الأنباري» (ص٣٠١).

(٢) مجموع [٤٧١٦].

[تعليقات على مواضع من «المثل السائر»]

* «المثل السائر» (ص١٨٩)[١].

(عالم وعليم)

نقل عن الجمهور أنّ (عليمًا) أبلغ، وزعم أن الذي يظهر له عكس ذلك، ووجّهه بما هو وجه عكسه، قال: «وسبق أنّ (عالمًا) اسم فاعل من «عَلِم» وهو متعدٍّ، وأن (عليمًا) اسم فاعل من «عَلُم» إلا أنه أشبه وزن الفعل القاصر، نحو: شَرُف فهو شريف...، فلما أشبهه (عليم) انحط عن رتبة (عالم) الذي هو متعدٍّ...، ولربما كان ما ذهبوا إليه لأمر خفي عنّي ولم أطلع عليه».

أقول: بل اطلعتَ عليه، ولكن أسأت فهمَه، فإنه يقال: عَلِم زيد بمجيء الحجام فهو عالم به. ويقال: عَلُمَ زيد، أي صار من المتمكنين في العلم الثابتين فيه بحيث يستحق أن تُشتق له صفة ثابتة منه.

ولفظ (عليم) لمَّا أشبه (شريف) ونحوه، صار كأنه مشتق من (عَلُمَ) المجعول لازمًا، وهو أبلغ من المتعدّي، كما مرّ، فتأمّل.

* (ص ١٨٣)[٢]:

«﴿فَحَمَلَتْهُ فَٱنتَبَذَتْ بِهِۦ مَكَانًا قَصِيًّا ﴿٢٢﴾ فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ ...﴾ [مريم: ٢٢-٢٣]. وفي هذه الآية دليل على أن حملها به ووضعها [إيّاه] كانا

---

(١) (١/ ٢٨٥) ط. دار الرفاعي بالرياض.

(٢) (١/ ٢٦١).

متقاربين؛ لأنه عطف الحمل والانتباذ... والمخاض الذي هو الطلق بالفاء، وهي للفور.

ولو كانت كغيرها من النساء لعطف بـ(ثم) التي هي للتراخي والمهلة.

ألا ترى أنه قد جاء في الأخرى: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴿١٧﴾ مِنْ أَىِّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ﴿١٨﴾ مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ﴿١٩﴾ ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧- ٢٠]...».

أقول: قد ذكر النحاة أن المراد بالفوريّة: الفوريّة بحسب العرف، ومثّلوه بـ «تزوّج زيدٌ فَوُلِدَ له». والصواب عندي ـ والله أعلم ـ أنه في مثل هذا قد يُراعى تارةً الصورة، وتارة العرف. فإذا روعيت الصورة عطف بـ (ثم)، وإلَّا فالفاء.

وبهذا يندفع الإشكال الذي أورده في (ص ١٨٤)[1]، وعيَّ بجوابه. وهو في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٢- ١٤] مع قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ﴾ [الحج: ٥][2].

* * * *

(١) (١/ ٢٦٢).

(٢) مجموع [٤٧١٨].

[فائدة في نسبة المطر إلى «النوء»]

الظاهر ـ والله أعلم ـ أنّ اسم «النوء» من النوء الذي هو النهوض، وذلك أنّ المنزلة الساقطة في الفجر هي نفسها الناهضة بعد العصر في ذلك اليوم، وبعد العصر هو وقت نزول المطر غالبًا في بلاد العرب.

فلمّا رأوا أنّ نزول المطر غالبًا يكون عند طلوع هذه الكواكب سمَّوها «أنواء».

وإنّما اعتبروا سقوط الفجر لأنّ الساقط بالفجر يُرى بالنظر حين سقوطه، ولا يُرى في ذلك اليوم عند طلوعه؛ لأنّه يطلع نهارًا كما تقدّم. نَعم، إنّه يُرى بعد المغرب، ولكن في مكان لا ينضبط وهو أثناء السماء، والانضباط إنّما يكون بالطلوع والغروب.

وبما تقدم يُجاب عمّا قد يُسأل عنه، من كونهم لماذا لم ينسبوا المطر إلى طالع الفجر الذي هو رقيب الغارب، وهو رقيبه دائمًا، مع أنّ تسبُّب الطالع في المطر أقرب إلى الوهم من تسبب الغارب؟

ونحن قدّمنا ـ بحمد الله تعالى ـ أنّهم لاحظوا هذا، أعني أنّ تسبّب الطالع أقرب، ولكنّهم لاحظوا أنّه ينبغي ذلك في الذي يكون طالعًا في الساعة التي يغلب نزول المطر فيها، وهي بعد العصر في بلادهم. والله أعلم[1].

****

(١) مجموع [٤٧١٩].

[بحث في معنى «أرأيتك»]

قولهم: «أرأيتك» أنها بمعنى أخبرني، فيه نظر. والظاهر أنها على أصلها، بمعنى: أعرفت كذا وكذا؟ والمقصود بها حمل المخاطَب على استحضار ذلك الشيء.

وقد تستعمل في هذا المعنى مع الكاف وبدونه.

فمن الأول: قوله تعالى ـ حكاية عن إبليس ـ: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإسراء: ٦٢].

أراد ـ والله أعلم ـ: أعرفته؟ وهو يعلم أن الله عز وجل يعرفه، وإنّما أراد بذلك شِبه ما تريده من صاحب زيد[1] إذا قلت له: «أرأيتك زيدًا؟ لأقتلنَّه!»؛ تريد من استفهامه التوسل إلى إحضاره في ذهنه أوّلاً حتى تحكم عليه.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الأنعام: ٤٠]. المعنى ـ والله أعلم ـ: أعرفتم فرض مجيء عذاب الله أو الساعة؟ أراد: أحضروا هذا الفرض في أذهانكم. ثم قال: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ أي: حينئذ. ففي الآية حذف وتقدير لا يخفى.

ومن الثاني: قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩]، ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ﴾ [الواقعة: ٥٨]، ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ﴾ [الواقعة: ٦٣]، ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ﴾ [الواقعة: ٦٨]، ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ﴾ [الواقعة: ٧١]. كأنّه قال: أحضروا هذا الشيء في أذهانكم، كما تقدم.

---

(١) الكلمتان مطموستان في الأصل، واستظهرتهما هكذا.

ومنه قوله: ﴿أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦]، ﴿أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ﴾ [يونس: ٥٠]. والتقدير فيها كالتقدير في قوله: ﴿أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٧].

وبعد هذا رأيت الراغب في «المفردات»[1] قال في هذا التركيب: «كل ذلك فيه معنى التنبيه». وهذا إجمال لما فصلناه. والحمد لله.

وانظر ما قال البيانيون في باب المسند إليه، في نِكات المجيء به اسمَ إشارة، ومثّلوه بقول ابن الرومي: هذا أبو الصقر... البيت[2].

****

[بحث في الحرف الزائد]

الحمد لله.

تعريف بعضهم الزائدَ بأنّه ما كان دخوله وخروجه سواء، غير صحيح؛ لما تقرّر أنّ الزائد ـ ولاسيّما في القرآن ـ لا بدّ له من فائدة. وإطلاق بعضهم في الفائدة: أنها التوكيد، لا يصحّ أيضًا؛ لأنّ التوكيد على قسمين:

الأوّل: ما كان موضوعًا للتوكيد من أصل الوضع، كاللام الداخلة في جواب (إنّ) و(لو) وغيرهما. فهذا أصليٌّ، وإن صحّ المعنى مع خروجه ولم يفد إلا التوكيد. ولم يقل أحد بزيادتها؛ لأنها دخلت لتُفيد معناها الذي

---

(١) (ص٣٧٤).

(٢) مجموع [٤٧١٩]. والبيت لابن الرومي في «ديوانه»: (٦/ ٢٣٩٩)، وتمامه:

هذا أبو الصقرِ فردٌ في مكارمِهِ من نسلِ شيبانَ بين الطلحِ والسلمِ

وضعت له.

الثاني: ما لم يوضع للتوكيد، وإنّما وضع لمعنى آخر، وجاء زائدًا في كلام موافق لمعناه الموضوع له، مثل زيادة (إنْ) النافية بعد (ما) النافية، وزيادة (لا) النافية في معطوف على منفي، فإن الدليل يدلّ على زيادتها، أي أنها لم تدخل لتفيد معناها الأصلي وهو النفي المستقل، ولكن بين معناها الأصلي والمعنى الذي دخلت فيه مناسبة ـ وهو النفي ـ، فكان معقولاً أنها أكدت النفي. فهذا يصح أن يقال فيه: إنّه مزيد للتوكيد. ولكن ليس كل الزوائد هكذا، بل قد يجيء الزائد في كلام منافٍ لمعناه الأصلي، مثل قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [الحديد: ٢٩]. فقوله: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾ المعنى على الإثبات، و(لا) نافية، فكيف يقال: إنها للتوكيد؟!

وعليه، فلا بدّ من البحث عن فائدة أخرى غير التوكيد، فيقال في هذه الآية: لعلها زيدت إشارة إلى أنهم ليسوا أهلاً لأن يعلموا، أو إلى أنهم سيعاندون ولا يسلِّمون، فيكونون بمنزلة من لم يعلم، أو نحو ذلك.

فإن قلت: فما الفرق حينئذ بين الزائد وبين الحروف الموضوعة لمعاني تكميلية، كـ(لام) التوكيد ونُونَيه؟ فإن كلًّا من القسمين يصح أصل المعنى بدونه، ولا يتمّ المعنى بدونه.

قلت: الفرق أنّ تلك وضعت للتوكيد من أصلها، فإذا دخلت لتفيدَه، فكيف يقال: إنّها زائدة؟!

وأمّا نحو (إنْ) و(لا) النافيتين، فإنّما وُضعتا للنفي المستقل، فإذا جاءتا

لغيره تعيّن القول بزيادتها.

فإن قلت: فلماذا لا يقال: إنهما موضوعتان لكل من الأمرين؟ أي للنفي المستقل، أو لتوكيد النفي، أو للإشارة إليه، أو نحو ذلك؛ إمّا على الاشتراك، وإمّا على المواطأة، وإمّا على التشكيك.

فإن كان لا بدّ من القول بكونها موضوعة للنفي الأصلي فقط، فغاية ما فيها أنها استُعملت في غير ما وضعت له لعلاقة، فهي مجاز، والمجاز لا يقال بزيادته.

قلت: أمّا كونها موضوعة للأمرين، فيردّه أنّ الأصل عدم الاشتراك، وأنّ المتبادر منها إنّما هو ذلك المعنى مستقلًّا.

وأمّا كونها مجازًا، فهو ظاهر لا يُدفع، ولا أرى مَخْلَصًا إلا أن يقال: إنّ كونها مجازًا على ذلك الوجه لا ينافي القول بزيادتها على المعنى الذي قال المحققون، ولا يلزم من القول بزيادتها القول بزيادة كل مجاز، كما لا يخفى، والله أعلم[1].

****

(١) مجموع [٤٧١٩].

[تعليق الشيخ على مواضع من «المُزْهِر»]

المزهر (ج٢/ ص٢٥١)[١]:

«وقال ابن دريد في أواخر «الجمهرة»[٢]: «باب ما أجروه على الغلط فجاءوا به في أشعارهم»:

قال الشاعر:

وكـــلُّ صَـــمُوتٍ نثلـــةٍ تُبَّعيَّـــةٍ ونـسجُ سُـلَيمٍ كـلَّ قـضاء ذائـل

أراد: سليمان. وذائل: أي ذات ذيل.

وقال آخر:

من نسج داود أبي سلَّام

يريد سليمان. وقال آخر:

جدلاء محكمة من نسج سلَّام

يريد سليمان». اهـ.

قال: «وقال آخر:

وسائلة بثعلبة بن سير

يريد ثعلبة بن سيّار. وقال آخر:

والشيخ عثمان أبو عفانا

يريد عثمان بن عفَّان.

---

(١) (٢/ ٥٠٠ ـ ٥٠٣) ط. البجاوي ورفاقه.

(٢) (٣/ ١٣٢٧) ط. دار العلم للملايين.

وقال آخر:

فإن تنسنا الأيام والعصر تعلمي بني قارب أنا غضاب لمعبد

أراد عبد الله لتصريحه به في بيت آخر من القصيدة.

وقال آخر:

هوى بين أطراف الأسنة هَوْبَر

يريد ابن هوبَر. وقال آخر:

صبحن من كاظمة الحصن[1] الخرب يحمِلْن عباس بن عبد المطلب

يريد: عبد الله بن عباس...».

(ص٢٥٢):

«وقال آخر:

فهل لكمو فيها إليَّ فإنني طبيب بما أعيا النِّطَاسيَّ حِذْيَمَا

يريد ابن حِذْيم».

أقول: وقال آخر:

من نسج داود أبي سلْم

فهذه ثلاثة تصرفات في اسم واحد، على أن مَن قال: نسج سلم، ونسج سلّام، فيه شيء آخر، وهو أن المعروف في الدروع نسج داود، فإثبات هذين

(١) علَّق الشيخ بقوله: «في الأصل: الحصين».

النسجَ لسليمان لعلَّه على توهّم أن سليمان كان يصنعها أيضًا؛ لأن الابن يتبع أباه في الصنعة غالبًا.

****

«المزهر» ([٢]/ ١٨٩)[١] عن «الخصائص»[٢]:

وأنشد رجل من أهل المدينة أبا عمرو بن العلاء قول ابن قيس:

إن الحوادث بالمدينة قد أوجعنني وقَرَعْنَ مروتيَه

فانتهره أبو عمرو وقال: ما لنا ولهذا الشعر الرخو؟ إن هذه الهاء لم تدخل في شيء من الكلام إلا أَرْخَتْه. فقال له المديني: قاتلك الله! ما أجهلك بكلام العرب! قال الله تعالى: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾ [الحاقة: ٢٨-٢٩].

وقال: ﴿يَٰلَيۡتَنِي لَمۡ أُوتَ كِتَٰبِيَهۡ ۝٢٥ وَلَمۡ أَدۡرِ مَا حِسَابِيَهۡ﴾ [الحاقة: ٢٥-٢٦].

فانكسر أبو عمرو انكسارًا شديدًا». هـ.

أقول: في ذوقي الفرق بين ما إذا كان قبلَ قبلِ الياء ألِفٌ، وما لم يكن.

ففي الأول تكون الكلمة جيدةً لا رخاوة فيها، وهو الذي في القرآن، وفي الشعر المستجاد بخلاف غيره كما في البيت، وفي الأبيات التي أولها:

* يا جواري الحيّ عُدنَنِيَه *

---

(١) (٢/ ٣٧٤).

(٢) (٣/ ٢٩٣).

فإنه يحسّ لها رخاوة ولين ظاهر، كما قال أبو عمرو. والله أعلم.

****

([٢]/ ١٦٨)[1] [نقلًا عن] «الجمهرة»:

«زعم قوم من أهل اللغة أن اللات التي كانت تُعبد في الجاهلية صخرةٌ كان عندها رجل يَلُتُّ السَّوِيق للحاج، فلما مات عُبدت، ولا أدري ما صحة ذلك؛ ولو كان كذلك، لقالوا: «اللاتّ يا هذا»[2]، وقد قُرئ: ﴿ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩] بالتخفيف والتشديد. والله أعلم، ولم يجئ في الشعر إلا بالتخفيف. قال زيد بن عمرو بن نُفيل:

تركتُ اللات والعزى جميعًا كذلك يفعل الجلد الصَّبُور

وقد سَمَّوا في الجاهلية: زيد اللات، بالتخفيف لا غير. فإن حملت هذه الكلمة على الاشتقاق لم أحبَّ أن أتكلم فيها». انتهى.

أقول: أما قوله: «ولم يجئ في الشعر إلا بالتخفيف» فلا حجَّة فيه؛ لأن في المشدَّد اجتماعَ ساكنين، ولا يجيء ذلك في الشعر.

نعم، يمكن في المتقارب، ولكن بشرط أن يكون قبلهما متحركان كما تقدّم[3] في قوله:

---

(١) «المزهر» (٢/ ٣٢٧- ٣٢٨). وانظر «الجمهرة»: (١/ ٨٠).

(٢) في «الجمهرة»: «اللات بتثقيل التاء لأنها تاءان».

(٣) أي في «المزهر»: (٢/ ١٠٧) باختلاف يسير. والبيت بلا نسبة في «الكامل» (١/ ٣٩) و«اللسان»: (٧/ ٧٣).

فقـالوا القـصاص، وكـان التَّقـا صُّ فرضًـا وحقًّـا عـلى المـسلمينا

ولا يجيء هذا في اللات لأن قبل الساكنين متحركًا واحدًا. فإن قيل: يمكـن أن يجـيء إذا نزعـت «ال» فبقـي «لات»، وكـان قبلهـا كلمـة محرّكـة الآخر. قلتُ: يَقِلُّ[1] مجيء اللات بنزع الألف واللام كقوله[2]:

فإني وتركي حبَّ [كأسٍ لـ]كالذي تـبرأ مـن لات وكـان يـدنِّيها

وكذلك نُقِل في الشعر حذف الساكن الأول، كقوله[3]:

نعم، على اجتماع الساكنين في غير المتقارب، ولكن في الضرب بحيث إذا كـان ثـانيهما مُـدغمًا، كـما في «الـلات»، لم يظهـر التـشديد، بـل يُـحذف الحرف الأخير فتصير الكلمة مخفَّفة، فلا يتبيَّن التشديد[4].

****

(١) يحتمل الرسم: «نُقِلَ».

(٢) القائل عمرو بن الجعيد كما في «كتاب الأصنام» (ص١٦).

(٣) بيَّض الشيخ للشاهد، فلم يذكره.

(٤) مجموع [٤٧٢٠].

[تعليقات على مواضع من «أمالي القالي»]

* ([ج٢] ص ١٣٠-١٣١)، في قصيدة المُهلهِل: «أليلتَنا بذي حُسُمٍ أنيري»:

كواكبُهـا زواحـفُ لاغبـاتٌ كـأنَّ سـماءها بيـدي مـدير

قال في تفسيره: «... يريد أن سماءها أثقل من أن يُديرها مدير، فهو إذا تكلَّف إدارتها لم يقدر عليها».

أقول: هذا كما ترى! والعجبُ من البكريّ إذ لم يتنبّه له في «تنبيهه»!

والأقربُ أنه أراد: كأن السماء بيدي مديرٍ يديرها إلى جهة الشرق، فكلما قطعت الكواكب جزءًا من السماء إلى جهة الغرب أظهر المدير مقابله من السماء بإدارته. وإذا كان الحال هكذا لم تغب الكواكب أبدًا. وهو مقصوده. والله أعلم.

* * * *

* ([ج٢] ص ١٥٤):

«كان المُجشَّر في الشرف من العطاء، وكان دميمًا [فقال له عبيد الله ذات يوم: كم عيالك؟ فقال: ثمانُ بنات، فقال: وأين هنَّ منك؟ فقال: أنا أحسن منهنَّ] وهنَّ أكمل مني...».

صوابه: وهن آكل منّي. وقد ذكر غيرُه القصة بما يوضِّح صحة هذه الكلمة، وهو أن الرجل كان دميمًا كثير الأكل[1].

---

(١) راجع «المستجاد من فعلات الأجواد» (ص٢٣٥)، و«الإمتاع والمؤانسة» (٢/ ٨١) وتصحَّف فيه «المجشّر» إلى «المحسِّن».

* ([ج٢] ص ١٥٧) في كلمةٍ لعامر بن الظَّرِب: «إن الخير أَلوفٌ عروف».

صوابه: «عزوف»[(١)].

* * * *

* ([٢]ص ١٨٠) قال: «وأنشدنا أيضًا أبو العباس:

وجاءت للقتال بنو هُلَيكٍ فسِحِّي يا سماءُ بغير قَطْرِ

قال أبو العباس: هؤلاء قوم استعظم الشاعر مجيئهم للقتال، وصَغُر شأنهم عنده، فقال: فسحّي يا سماء بغير قطر. يعني بدمٍ لا بقطر» اهـ.

يقول كاتبه: أو يكون ضَرَبَهُ مثلًا، يريد أن السماء لا يمكن أن تسحَّ بغير قطر، فكذلك هؤلاء القوم لا نَجْدة لهم، فبماذا يقاتلون؟![(٢)].

* * * *

* [«ذيل الأمالي والنوادر»] (ص ٦٨):

حكاية عن بعض الفصحاء أنه قال: «وهل لي به طُوقة». يريد: طاقة.

---

(١) انظر: «البيان» (١/ ٤٠١)، و«المعمرين» (٤٧). وفي «عيون الأخبار»: (١/ ٢٦٦) و«المجالسة وجواهر العلم: (٦/ ٢٨) جمع بينهما: «عَروف عَزوف».

(٢) البيت لأبي جندب الهذلي. وتفسيره في «شرح أشعار الهذليين»: (١/ ٣٧٠): «أي أمطري بغير مطر، يهزأ بهم. يقول: لكم وعيد وقول، وليس لكم فعل، مثل السماء لها رعد وبرق بلا مطر». ونقل البكري نحوه عن يعقوب في «سِمط اللآلي» (٧٩٩). ونحوه في «المعاني الكبير» لابن قتيبة (١/ ٥٩٥). وروى السكري: «بنو هلال». قال البكري: ولا يعرف في العرب «بنو هليك». (الإصلاحي).

قال المحشّي: «في هامش الأصل أنه بضمِّ الطاء وسكون الواو، ولم نجده فيما بيدنا من كتب اللغة».

يقول كاتبه: أحسبه من التفخيم، ولا تكون الواو محقَّقة، بل مهوَّاة. كما يقول بعضهم في «لَوْح»: لُوح. بضمّ اللام وتهوية الواو.

* [«ذيل الأمالي والنوادر»] (ص ٢٠٠):

«حدثنا أبو بكر بن دريد عن أبي حاتم قال: لما قتل عبدُ الله بن علي بني أميَّة بنهر أبي فُطرُس بعث إليَّ...»[١].

يقول كاتبه: سقط هنا آخر السند بين أبي حاتم وصاحب القصة؛ فإن قصة نهر أبي فطرس كانت سنة ١٣٢، كما في «تاريخ الطبري»[٢]. وأبو حاتم وُلِد بعد ذلك بنحو ثلاثين سنة، لأن وفاته ـ كما في «بغية الوعاة»[٣] ـ كانت سنة مائتين وخمسين، أو وخمس وخمسين، أو وأربع وخمسين، أو وثمانية وأربعين[٤].

* * * *

(١) القصة المذكورة للأوزاعي. راجع «سير أعلام النبلاء»: (٧/ ١٢٨) و«تاريخ الإسلام» (٤/ ١٢٧) ط. دار الغرب.

(٢) (٤/ ٣٥٥).

(٣) (١/ ٦٠٦).

(٤) مجموع [٤٧٢٣].

[تعليق على «التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه» للبكري]

* ص٨٥:

الكلامُ على بيت الفرزدق:

يُفلِّقْـنَ هامًـا لم تنلـه سـيوفُنا بأسـيافنا هـام الملـوك القَماقـم[١]

أنكر البكري على القالي قوله: «إن الهام مؤنثة، لم يؤثر عن العرب فيها تذكير».

واحتج البكري بأن القالي نفسه يروي للنابغة[٢]:

بـضربٍ يُزيـل الهـام عـن سَـكناته وطعنٍ كإيزاغ المخاضِ الضوارِبِ

ويروي لعنترة[٣]:

والهـامُ يَنْـدُر في الـصعيد كـأنما تلقى السيوفُ به رُؤوس الحنظلِ

ويروي لطُفيل[٤]:

بـضربٍ يزيـل الهـام عـن سكناته ويَنقَـع مـن هـام الرجـال بمَـشْرَب

أقول: أما البيت الأول فقد يقال: إن الهام فيه عبارة عن جمع هامة، وهي الطائر الذي كانت العرب تزعم أنه يخرج من رأس المقتول.

---

(١) لم يرد البيت في «ديوان الفرزدق».

(٢) «ديوانه» (ص٤٦).

(٣) «ديوانه» (ص٢٥٧).

(٤) «ديوانه» (ص٣٣).

وكلامُ القالي في الهام التي هي الرؤوس نفسها.

وكذا الهام الأول في بيت طفيل، وهو محل الحجة.

وأما بيت عنترة، ففي الحاشية عن الديوان أن البيت: والهامُ تندر... بها...

* * * *

* ص٨٦: أنكر البكري على القالي روايته:

ليست إذا سَمِنَت بجابِئةٍ عنها العيونُ كريهةَ المسِّ[1]

وزعم أن الرواية: «ليست إذا رُمِقَتْ...»

قال: «وكيف تَجبَأ العيون عن الناعمة السمينة؟!»

وفي الحاشية نقلاً عن هامش الأصل كلام يردّ به على البكري.

نعم، عبارة البكري ظاهرها خطأ، ولكن روايته هي الصواب.

وكأنه لحظ هذا فقال:

«وبعد البيت:

وكأنما كُسِيَتْ قلائِدُها وحشيَّة نظرتْ إلى الإنس»

ووجهُ الخطأ في رواية القالي[2]: أن مفهوم قوله:

---

(١) في الأصل: «اللمس»، والمثبت ما في مصدر النقل.

(٢) رواية القالي جيدة، وإنما المقصود أنها ليست مفرطة في السمن، كما قال الميمني في «السمط». (الاصلاحي).

«ليست إذا سمنت بجابئةٍ....» أنها إذا لم تسمن تجبأ عنها العين، فكأنها لا تُسْتَحسن إلا للسِّمَن فقط. وهذا عيب لا يناسب البيت بعده؛ فإن المناسب أن يجعلها مستحسنة على كل حال، سمِنَتْ أم لم تسمن.

****

* «تنبيه» (ص١١٢):

نبَّه على وهم أبي عليّ في إدخاله في أبيات عروة بن الورد بيتًا لخصمه قيس بن زهير.

وقد وقع البكري في هذا السياق في مثل هذا الوهم، فنسب إلى قيس قوله:

«أتهزأ مِنِّي أن سمنتَ وقد ترى بجسمي مسَّ الحق والحقُّ جاهد»

وقد نبّه في الحاشية أن صاحبي الحماسة، والأغاني، نسبا البيت لعروة. وهو الذي يُعيِّنه المعنى؛ فإن معناه: أتهزأُ منّي أن سمنتَ. أي لأنك سمنتَ، وقد ترى بجسمي مسَّ الحق، أي النَّحافة وعدم السِّمَن؛ لأن الحق يحملني على الجود بمالي، فلا يبقى لي مالٌ، فيقلُّ لذلك طعامي، فيضعف[1] جسمي فينحف.

يريد: أتهزأُ مني لأنك سمينٌ وأني غير سمين؟!

وقد قدَّم البكري أن قيسًا كان أكولًا مِبطانًا، فكان عروة يعرض له بذلك في أشعاره.

---

(١) كتب الشيخ فوقه: «فيُجهد».

وقد ضُبط في المطبوع قوله: «سمنتُ» بضم التاء، وهو قضية نسبة البيت إلى قيس، مع كونه هو المعيب بالسِّمَن. ولكن آخر البيت ينقض ذلك؛ فأوّله اعتراف بالسِّمَن وآخره نفيٌ له.

فإن قيل: يحتمل أن لا يكون أول البيت اعترافًا، وإنما معناه: إنك تهزأ مني زاعمًا أني سمين.

قلتُ: هذا معنىً لا تحتمله العبارة.

وأيضًا: فمقابلة البيت بأبيات عروة يشهد بأنه له لاتحاد المعنى(١).

****

[تعليق على «الطارقية» لابن خالويه]

آخر صفحة (١٠) من إعراب القرآن(٢).

قوله: «أُمَّهَتِي خِنْدِف وألْياسُ أبي».

هذا البيت منسوب إلى قصي بن كلاب الجدِّ الرابع للنبي ﷺ، وقبله:

إنِّي لدى الحرب رَخِيُّ اللَّبب عند تناديهم بهَالٍ وهَبِ

وقافية هذا الرَّجز بائية؛ بالباء الموحَّدة. وأما قوله: «حيدةُ...» إلخ البيتين، فالقافية يائيَّة؛ بالياء المثنَّاة من تحت.

---

(١) مجموع [٤٧٢٣].

(٢) «الطارقية» (إعراب ثلاثين سورة من المُفَصَّل) لابن خالويه (ص ١٧ - ط. عالم الكتب).

فهو من رجز آخر، ويشهد لذلك أن قُصيًّا قبل حاتم الطائي بأكثر من مائة سنة.

ثم رأيت البغدادي في «الخزانة» (ج٣/ ص٣٠٤)[١] ذكر قوله:

* وحاتم الطائي وهَّاب المئي *

وقال: «هذا البيت من رجز أورده أبو زيد في «نوادره» في موضعين: الموضع الأول قال: هو لامرأة من بني عامر. والموضع الثاني قال: هو لامرأة من بني عقيل تفخر بأخوالها من اليمن وهو:

حيدة خالي ولقيطٌ وعلي ... وحاتم الطائي وهاب المئي
ولم يكن كخالك العبد الدعي ... يأكل أزمان الهزال والسني

هنات عيرٍ ميت غير ذكي».

ثم قال (ص٣٠٦)[٢]: «تتمَّة: زعم العيني أن البيت الشاهد من هذا الرجز: إن لدى الحرب رخيٌّ اللبب... وهذا لا أصل له...» فذكر نحو ما ذكرناه.

وفي روايته: «وعلي» بدل: «وعديّ». وفيه: «حيدة» كما وقع هنا، وهو الصواب؛ فإن الوزن يستقيم به ولا يستقيم بـ«حيدرة»[٣].

* * * *

(١) من طبعة بولاق.
(٢) في الأصل: (٣٠٧) سبق قلم.
(٣) مجموع [٤٧٢٤].

[بحث في أدوات الاستفهام]

الحمد لله.

إذا تردَّد الإنسانُ في شيء من الأشياء وطلب من غيره التعيين ببعض أدوات الاستفهام، فهذا الطلب هو الاستفهام.

فإن كان التردّد بين وقوعٍ وعدمه، فهذا موضع (هل)، تقول: هل جاء زيدٌ؟ إذا كنت متردّدًا بين وقوع المجيء وعدمه.

وإن كان بين شيئين أو أكثر لا تدري أيُّهما المتعيّن، فهذا موضع بقية الأدوات غير الهمزة.

مثال ذلك: أن تكون عالمًا بوقوع مُسنَدٍ معيَّنٍ كالمجيء مثلاً، ولكن تردَّدتَ في تعيين المسند إليه بين زيد وعمرو، أو بين زيدٍ وعمرو وخالد، فتقول مثلاً: مَنْ قام من هذين الرجلَين زيدٍ وعمرو؟ أو مِن هؤلاء الثلاثة زيدٍ وعمرو وخالد؟

أو تكون عالمًا بمسندٍ إليه معين كزيدٍ مثلاً، ولكن تردَّدْتَ في عين المسند إليه، أهو القتال أم الفرار أم الاستسلام ـ مثلاً ـ فتقول: ما فعلَ زيدٌ من هذه الثلاثة الأمور؟

و(متى) للأزمنة و(أين وأيَّان) للأمكنة، و(كيف) للهيئات، و(كم) للمقادير، و(أيّ) تجيء لذلك كلّه بحسب ما تضاف إليه.

فأمّا الهمزة فقد تجيء كـ (هل)، فتقول: أجاء زيدٌ؟

وتجيء كبقية الأدوات، فتقول: أزيدٌ جاء أم عمروٌ أم خالدٌ؟، وتقول: أقاتلَ زيدٌ أم فَرَّ أم استسلم؟

وإذا وقعت (أم) بعد الهمزة، فإن كانت الهمزة هي التي كـ (هل) فـ(أم) منقطعة، أي أنها داخلةٌ على استفهام آخر تقديرًا.

وإن كانت الهمزة هي التي كبقية الأدوات فتُسمَّى (أم) متصلةً أي لأنها مع ما قبلها استفهامٌ واحد. والله أعلم.

* الاستفهام ضربان:

الأول: ما يطلب به تعيين وقوعِ أو عدمِ وقوعِ حكمٍ معيَّن، فيُجاب بنَعَم أو لا.

الثاني: ما يُطلب به تعيين الحكم الواقع من حكمين فأكثر، أو تعيين الواقع عليه الحكمُ من اثنين أو أكثر، أو تعيين مقداره، أو تعيين ما يتعلق بالحكم من زمانٍ أو مكان أو هيئة.

فالضرب الأول يستعمل فيه من الأدوات (هل) والهمزة.

والثاني يُستعمل فيه الهمزة وبقية الأدوات بحسب مناسباتها، فـ(مَنْ) لذوات العقلاء، و(ما) لذوات غيرهم وللمعاني، وربما تجيء إحداهما في موضع الأخرى.

و(متى) للزمان، و(أين) و(أيّان) للمكان. و(كيف) للهيئة.

وتُستعمل (أيّ) في هذه كلِّها بشرط إضافتها لما يناسب، كقولك: أي رجلٍ، وأي دابةٍ، وأي فعلٍ، وأي زمانٍ، وأي مكانٍ، وأي هيئة[1].

---

(١) مجموع [٤٧٢٤].

[تعليق على موضع من «عروس الأفراح»]

في «عروس الأفراح» (ص٣٦) من مجموعة شروح التلخيص: «... كقول تلك المرأة بالحديبية:

أيها المائح[١] دلْوي دونكا إنِّي رأيت الناس يحمدونكا

وهذا البيت ذكره ابن إسحاق في «السيرة»[٢]، وظاهر كلامه أنه من شعر هذه المرأة. لكن قال ابن الشجري في «أماليه»[٣] أنه لرؤبة، وأنه في مالٍ لا في ماءٍ. فذِكْر الدلْو حينئذ استعارة، وعلى هذا فيُحمل كلام ابن إسحاق على أن المرأة في الحديبية أنشدتْه من كلام غيرها». اهـ.

قلتُ: هذا كلام من يجوِّز أنَّ رؤبة كان شاعرًا قبل وقعة الحديبية، فيكون له صحبة أو إدراك، ولم يذكر أحدٌ ذلك. وأرَّخوا وفاته سنة ١٤٥. وإنما ذكروا أباه في المخضرمين.

فإن قيل: يحتمل أن يكون رؤبة آخر.

قلتُ: إذا أُطلق رؤبة ــ ولاسيَّما في الرجز ــ لم يُعنَ به إلا رؤبة بن العجَّاج المشهور.

---

(١) في المطبوع: «المادح»، وكتبه المؤلف على الصواب.

(٢) انظر «سيرة ابن هشام»: (٢/ ٣١١).

(٣) (٣/ ١٤٠ - تحقيق الطناحي). وذكر الطناحي في تعليقه أن ابن الشجري تابع القاضي الجرجاني في «الوساطة». وخطَّأ البغداديُّ هذه النسبة في «الخزانة»: (٦/ ٢٠٧). والبيتان لراجز جاهلي من بني أُسيِّد بن عمرو بن تميم. انظر «إصلاح ما غلط فيه النمري» للغندجاني (ص٧٧- ٧٨). (الإصلاحي).

وبالجملة، فلا شكَّ أن البهاء غفل، رحمنا الله وإياه[١].

****

[بحث في منع «أبي هريرة» ونحوه من الصرف]

الحمد لله.

فائـــدة

قالوا: إنّ «هريرة» و«بكرة» و«حمزة» مِنْ «أبي هريرة» و«أبي بكرة» و«أبي حمزة» ـ كنية لأنس بن مالك[٢] ـ تُمنعُ عن الصرف للتأنيث في المضاف إليه، والعَلَميَّة في مجموع المضاف والمضاف إليه.

وحاصله: أنه يكفي للمنع من الصرف علَّةٌ وجزءُ علَّة.

فيقع السؤال عن «أم هانىء» و «أم محمد» ونحوهما. فيقال: هاهنا في المضاف إليه علة تامة وهي العَلَمية، وجزء علة وهي التأنيث، فهل يُمْنع؟ بل هو أولى؛ لأن العلة التامة التي في المضاف إليه، كهانىء ومحمد ـ وهي

---

(١) مجموع [٤٧٢٤].

(٢) ليس «هريرة» و«بكرة» و«حمزة» في الأصل أعلاماً في هذه الكنى، وإنما «هريرة» تصغير هرة ـ واحدة الهرر ـ؛ لأن الصحابيّ ربّاها، أو غير ذلك. و«بكرة» هي بكرة البئر؛ لأن أبا بكرة تدلى بها من الطائف. و«حمزة» اسم بقلةٍ معروفة، وقال أنس: «كناني رسول الله ﷺ باسم بقلةٍ كنتُ أجتنيها». [المعلمي].
وحديث أنس الذي ذكره الشيخ أخرجه أحمد (١٢٢٨٦) والترمذي (٣٨٣٠) وقال: «هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث جابر الجعفي عن أبي نصر...». وجابر الجعفي وأبو نصر (خيثمة البصري) كلاهما ضعيف.

العلمية ـ تأكدت هنا بكونها موجودة في مجموع المضاف والمضاف إليه؛ فهانىء و محمد عَلَمان، وأم هانىء وأم محمد عَلَمان، بخلاف أبي هريرة ونحوه؛ فإن التأنيث الذي في «هريرة» ليس موجودًا في «أبي هريرة».

وانظر قول الشاعر(١):

* ألا يا أمَّ فارعَ لا تلومي *

فأمّا صرفُ مثل هذا فكثير في الشعر القديم، كقوله(٢):

* يُبْلِغْنَ أمَّ قاسمٍ وقاسما *

وقول امرىء القيس:

أجـــدك ..... ولا أمّ هاشـــمٍ(٣) قريـبٌ ولا البـسباسة ابنـةُ يـشكرا

وقول الآخر:....(٤)

---

(١) عجزه: على شيء رفعتُ به سماعي.

وهو أحد بيتين أنشدهما أبو زيد في «نوادره» (ص٢٠٦، ٢٦٠) لجاهليّ من بني نهشل. وأراد الشاعر: «أم فارعة»، فحذف الهاء استخفافًا. وانظر: «الخزانة» (٩/ ٢٦٦). (الإصلاحي).

(٢) هو هدبة بن خشرم العذري. انظر: «الشعر والشعراء»: (٢/ ٦٩١)، و«الأغاني» (٢١/ ٢٨١).

(٣) كذا في الأصل. ورواية الديوان (٦٨): «له الويلُ إن أمسى ولا أم هاشم».

(٤) ضرب الشيخ على البيت في الأصل، وهو:

يا أمَّ عمروٍ جزاك الله مكرمةً ردّي عليَّ فؤادي حيثما كانا

وهو لجرير في «ديوانه»: (١/ ١٦١) بنحوه.

والجاري على الألسنة في «أم هانىء» ونحوها: الصرف.

ويمكن أن يقال: لم يُمنع في «أبي هريرة» ونحوه إلا بعلَّتين تامَّتين فيه، مع قطع النظر عن مجموع الكنية. كأنه قُدِّر أن «هريرة» بنتٌ له، فيكون فيه العَلَمية التامة والتأنيث. ونحو هذا قُل في غيره.

وأمّا «أم هانىء» فلا يأتي فيها هذا التقدير.

وكذا ما قاله الخبيصي في «معدي كرب» و«بعلبك»: إن من اختار الإضافة وقدَّر «كرب» و «بك» اسمين للكُرْبة والبقعة مَنَع. يحتمل أن يكون مرادُه بتقدير «كرب» اسمًا للكربة: أي عَلَم جنسٍ لها، كـ«برة» للمبرَّة. وبتقدير «بك» اسمًا للبقعة: أي علمًا لها.

فعلى هذا يكون في «كرب» و «بك» عند الإضافة وتقديرهما اسمين للكربة والبقعة = علتان تامَّتان هما: التأنيث والعلمية، بدون النظر إلى مجموع المركَّب. والله أعلم[1].

(١) مجموع [٤٧٢٩].